

## تحرك عاجل

### تدهور الحالة الصحية لسياسي مُعارض

تعرّض المرشّح الرئاسي السابق ومؤسس ورئيس حزب مصر القوية السياسي، عبد المنعم أبو الفتوح، البالغ من العمر 71 عامًا، لأربع نوبات قلبية في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2022، ويحتجّز تعسفيًا بسجن مزرعة طرة في مصر منذ 14 فبراير/شباط 2018، بتهم لا تستند إلى أي أساس، وذلك على خلفية مقابلاته الإعلامية، وحكمت عليه إحدى محاكم الطوارئ بالسجن لمدة 15 عامًا في 29 مايو/أيار 2022. ويجب على السلطات المصرية الإفراج عنه على الفور ودون أي شرط أو قيد.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

لُرجى إرسال نسخ إلى: [\[contact.us@mfa.gov.eg](mailto:[contact.us@mfa.gov.eg)

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد ...

يحتجّز المرشّح الرئاسي السابق ومؤسس حزب مصر القوية السياسي ورئيسه، عبد المنعم أبو الفتوح، البالغ من العمر 71 عامًا، على نحو تعسفي بسجن مزرعة طرة في مصر منذ 14 فبراير/شباط 2018، بتهم لا تستند إلى أي أساس، وذلك على خلفية مقابلات إعلامية أُجريت معه وانتقد خلالها الرئيس عبد الفتاح السيسي. وفي 25 أغسطس/آب 2021، قبل رفع حالة الطوارئ بشهرين، أحالته نيابة أمن الدولة

العليا إلى المحاكمة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ، وفي 29 مايو/أيار 2022، حكمت عليه الدائرة الثالثة إرهاب بمحاكمة جنابات أمن الدولة العليا طوارئ بالقاهرة على عبد المنعم أبو الفتوح بالسجن لمدة 15 عامًا، بتهمتي "نشر أخبار الكاذبة" و"التحريض ضد مؤسسات الدولة".

وعرضت السلطات المصرية عبد المنعم أبو الفتوح للتعذيب بحبسه الانفرادي المطول لأكثر من أربعة أعوام، وحرمانه عمدًا من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، على الرغم من أنه يعاني من مشكلات صحية بالغة تُعرض حياته لخطر مُحتمل؛ فقد أصيب بأربع نوبات قلبية في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2022؛ إذ قالت أسرته إن سلطات السجن قد نقلته، في 1 و6 يوليو/تموز و3 أغسطس/آب 2022، إلى مركز السجن الطبي الذي يفتقر إلى المعدات الكافية، حيث تلقى إسعافًا أوليًا بإعطائه أدوية لتوسيع الشرايين، ما لا يُعتبر إجراءً علاجيًا. وقد رفضت السلطات إطلاع أسرة عبد المنعم أبو الفتوح أو محاميه على ما آلت إليه حالته الطبية، وأخبرت عبد المنعم أبو الفتوح شفهيًا فقط أنه تعرّض لنوبة قلبية. وتلقت أسرته مؤخرًا رسالة منه ذكر فيها أنه تعرّض لنوبة قلبية رابعة في 25 أغسطس/آب 2022. وقالت أسرته إن حالته تتطلب على نحو طارئ إجراء تصوير بالموجات فوق صوتية، وقسطرة للشرايين، إلا أن ذلك لا يتوفر بمستشفى السجن، ويحتاج أيضًا على وجه العجلة إلى إجراء عملية جراحية في البروستاتا، التي كان من المقرر أن يُجريها قبل اعتقاله. وذكرت أسرة عبد المنعم أبو الفتوح أنه يتعرّض أيضًا لنوبات انقطاع التنفس، بسبب سوء التهوية وظروف احتجازه، ويستخدم جهازًا لتنظيم تنفسه.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أن الحبس الانفرادي المطول لعبد المنعم أبو الفتوح لأكثر من 22 ساعة يوميًا في ظل ظروف سيئة منذ اعتقاله في فبراير/شباط 2018، وحرمانه المتعمد من الرعاية الصحية، يُخالفان القانون المصري والقانون الدولي، وقد يرقيان إلى حد التعذيب.

ومن ثمّ، نهب بكم أن تُفرجوا عن عبد المنعم أبو الفتوح على الفور ودون شرط أو قيد؛ إذ أن احتجازه يُعدّ تعسفياً ويرجع فقط إلى ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وريثما يُفرج عنه، نحتم على أن تضمنوا تمكّنه من الحصول على الرعاية الصحية الكافية واحتجازه في ظروف تُلبّي المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

**معلومات إضافية**

كان عبد المنعم أبو الفتوح أحد الأعضاء البارزين بجماعة الإخوان المسلمين، إلى حين استقالته كي يترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية في 2012. واعتُقل في فبراير/شباط 2018، بعدما أجرى مقابلات إعلامية وجّه خلالها انتقادات لاذعة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، قبل شهر من إعادة انتخابه.

ووفقًا للسجلات الطبية الصادرة قبل اعتقاله، يعاني عبد المنعم أبو الفتوح من مرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وتضخم البروستاتا. واعتادت إدارة السجن على تأخير الاستجابة أو رفض طلباته للحصول على المساعدة الطبية داخل السجن أو خارجه، أو للوصول إلى أطبائه الشخصيين على نفقته الخاصة. وفي 2021، رفضت إدارة السجن أيضًا نقله إلى مستشفى خارجي لإجراء عملية جراحية في البروستاتا، على الرغم من نصيحة طبيبه الخاص بإجرائها واستعداد أقربائه لتغطية تكاليفها.

وفي 8 أغسطس/آب 2022، قدّمت أسرة عبد المنعم أبو الفتوح شكوى لدى المجلس القومي لحقوق الإنسان، بشأن الإهمال الطبي الذي يقاسيه في الاحتجاز، وطلبت أن تُتاح له الرعاية الطبية اللازمة للحفاظ على حياته. وذكرت الأسرة في الشكوى شرحًا مُفصّلًا لحالة أبو الفتوح الصحية وآخر مستجداتها، وأكثر الاحتياجات الطبية إلحاحًا التي لا تتوفر له في السجن لتشخيص حالته بدقة وتحديد المسار اللازم لعلاجها. وطلبت الأسرة أيضًا نقله إلى مستشفى خارجي في أقرب وقت ممكن، على نفقة الأسرة. وفي 9 أغسطس/آب 2022، قدّمت الأسرة بلاغًا لدى النائب العام تُوضح فيه الحالة الصحية الخطيرة لأبو الفتوح والتي تُعرّض حياته لخطر مُحتمل، بعد تعرّضه لأربع نوبات قلبية مفاجئة، صاحبها آلام شديدة امتدت لفترات أطول، دون أن يبذل أي مجهود بدني قبلها. وذكر بلاغ الأسرة ضعف قدرته على بذل أي مجهود بدني، ما تقدّر الأسرة أنه يشير إلى وجود انسداد في بعض شرايين قلبه.

ووفقًا لمصادر موثوقة، أُحتجز عبد المنعم أبو الفتوح بسجن مزرعة طرة داخل زنزانة انفرادية تبلغ مساحتها مترين × 3 أمتار، وتتسم بالحر صيفًا والبرد شتاءً، ولا يوجد سرير بها. وقصرت إدارة السجن مساحة تربيّضه، حتى منتصف عام 2021، على ممر ضيق في العنبر لمدة لا تزيد عن ساعة يوميًا، فيما يُسمح له حاليًا بالتربيّض منفردًا لمدة ساعة ونصف خارج العنبر.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ 2017، التي أجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتتضمن المادة 19 من القانون المُنظّم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وفي أثناء فترة الثلاثة أشهر السابقة لقرار عدم تجديد حالة الطوارئ، أحالت السلطات المصرية ما لا يقل عن 26 مدافعًا عن حقوق الإنسان وناشطًا وسياسيًا مُعارضًا إلى المحاكمة أمام محاكم الطوارئ. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إلغائها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وطالت الانتهاكات المُوثَّقة للمحاكمة العادلة جوانب أخرى تضمنت حقوق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، وحق التواصل مع محامين من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. وعادةً ما يرفض أيضًا قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات القضايا، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويُملون عليهم بدلاً من ذلك الإطّلاع عليها في المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخًا من لوائح الاتهام للمتهمين أو محاميهم، ما قوّض حقهم في إبلاغهم بطبيعة التهم المُوجَّهة إليهم على وجه التحديد وأسباب توجيهها.

وفي 29 مايو/أيار 2022، حكمت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ على 25 معارضًا سياسيًا، تضمنوا السياسي محمد القصاص، بالسجن لمدة 10 أعوام، بعد إدانته بتهم مُلَفَّقة تتعلق بالإرهاب ونشر أخبار كاذبة. وفي الأشهر الأخيرة، أدين العشرات من المعارضين والمنتقدين السياسيين بتهم زائفة بعد مثولهم في محاكمات فادحة الجور أمام محاكم أمن الدولة طوارئ؛ وكان من بينهم السياسي زياد العليمي الذي حُكِمَ عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بالسجن لمدة خمسة أعوام، بعد محاكمته محاكمةً جائزةً أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ، لمجرد انتقاد سِجِلِ مصر فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسياساتها الاقتصادية، واعتقلته قوات الأمن في يونيو/حزيران 2019، بعد فترة وجيزة من مناقشته لخوض انتخابات عام 2020، واحتجزته دون محاكمة لما يربو على عامين.

بتاريخ: 1 سبتمبر/أيلول 2022

التحرك العاجل الأول: UA 61/22 رقم الوثيقة: MDE 12/5998/2022 مصر

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 27 أكتوبر/تشرين الأول 2022**

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبد المنعم أبو الفتوح (صيغ الذكر)**